

البديل

حرية
عدالة
مواطنة

إسبوعية - سياسية - مستقلة

Issue (54) 16/9/2012

www.al-badeel.org

العدد (٥٤) ١٦/٩/٢٠١٢ م

■ رأي البديل-دمشق أولاً

خرجت الكثير من البلديات والمدن الرئيسية في سوريا عن سيطرة النظام، لكن دمشق ما زالت تحت قبضته على الرغم من كونه لا يسيطر تماماً على الكثير من ريفها، لكن النظام متمسك بدمشق، وسيبقى متمسكاً بها بكل قوته وقواه، فالنظام يدرك تماماً الرمزية التي تمتلكها العاصمة داخليا وخارجيا، وسيسعى جاهداً إلى عدم التفريط بها مهما كلفه الأمر. لم تنتبه الكثير من قوى الثورة إلى أهمية دمشق، وركزت على مدن أخرى، وهو أمر يفرضه منطق الثورة بدرجة موضوعية، لكن من جهة أخرى فقد كرسه الحسابات الخاطئة للقوى الثورية نفسها، حيث تم الاحتفاء والتركيز على حلب كثيراً، باعتبارها العاصمة الاقتصادية للبلاد بحسب التعبير المألوف، وشكل خروجها نوعاً من الطمأنينة لقوى الثورة، لكن تلك القوى ما زالت لا تعبر العاصمة الدرجة المطلوبة من الاهتمام والتركيز، وهو ما يجعل النظام مرتاحاً إلى حد ما، فما زال بإمكانه أن يستقبل الوفود في العاصمة، وما زالت الدوائر الحكومية تعمل إلى الحد الذي لا يشكل كارثة على النظام.

يهدف النظام بما يشنه من هجمات على البلديات التي يتواجد فيها الجيش الحر، وقصفه الزائد عن الحد لها يهدف إلى وأد الحاضنة الشعبية للجيش الحر، وتأييد الأهالي عليه، فالناس قدموا الكثير من الشهداء، وما زالوا، لكن التعب والإنهاك الذي يمكن أن يصيبهم، وهو قد بدأ بنال منهم في الآونة الأخيرة، قد يدفعهم إلى الخوف من استمرار المعارك إلى ما لا نهاية، وقصف مدنهم المتواصل، وموت أطفالهم، وذلك كله من دون أية تغييرات جديدة في جمود المعادلة داخل العاصمة، وتالياً الطلب من الجيش الحر بمغادرة البلديات والقرى التي يتواجد فيها، فقدره الناس على الصمود لها حدود لا يمكن تجاوزها، خاصة في غياب الدعم المطلوب لصمود الناس في مواجهة آلة القتل الشرسة للنظام.

المطلوب من القوى الثورية اليوم رفع شعار "دمشق أولاً"، فاستمرار الجمود في توازنات القوى بين النظام والقوى الثورية داخل العاصمة لن يكون لمصلحة الثورة، واستعادة زمام المبادرة من قبل الثوار من شأنه أن يغير المعادلة الثورية ككل، وفي مقدمتها المعادلة السياسية.



الإبراهيمي يحذّر من خطورة الأزمة السورية على العالم الجيش الحر يسيطر على «المثلث الاستراتيجي» في حلب

■ البديل

من تفجير مقر الاستخبارات الجوية في المدينة بعد عملية منسقة، أسفرت عن سقوط عشرات القتلى من جنود النظام. ومهدت القوات النظامية لاقتحام معقل الجيش الحر في ريف درعا بقصف مكثف بالطيران على منطقة اللجاة الصخرية، وقال ناشطون إن قوات الأسد استخدمت الغازات السامة في عمليات القصف التي تتم بعيداً عن أنظار وسائل الإعلام. وتعرض مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين إلى قصف متكرر طيلة الأسبوع الماضي، ما أدى إلى استشهاد نحو ١٥ شخصاً معظمهم فلسطينيون.

سياسياً، حذر الموفد الدولي والعربي الى سوريا الاخضر الابراهيمي من خطورة الأزمة السورية «على الشعب السوري والمنطقة والعالم». وقال الابراهيمي عقب لقائه أركان النظام في دمشق: «تكلّمنا في الأزمة السورية، وأنا أكرر أن هذه الأزمة خطيرة جداً». مضيفاً أنها «تتفاقم وتشكل خطراً على الشعب السوري وعلى المنطقة كلها، بل وعلى العالم»، وأشار إلى أن اتصالاته لإيجاد حل للأزمة «ستشمل الدول التي لها مصلحة ونفوذ في الشأن السوري» مشيراً إلى أن خطته «ستكون جاهزة بعد الاجتماع بكل الأطراف الداخلية والخارجية» وكشف عن أنه سيقدم بعدها «خريطة طريق نحو الخلاص».

أحبط ثوار سوريا في حلب هجوماً مضاداً شنته القوات الموالية للنظام للسيطرة على المثلث الاستراتيجي في مدينة حلب بعد أسبوع من القتال العنيف. وتمادى النظام في استخدام البراميل المتفجرة في عمليات القصف، تزامناً مع وصول المبعوث الدولي الأخضر الابراهيمي إلى دمشق.

واستعرت معركة السيطرة على المثلث الاستراتيجي في حلب، حيث صد الجيش الحر هجوماً مضاداً شنته قوات الأسد من عدة محاور على حي الميدان. وقال ناشطون إن القوات النظامية انسحبت إلى حي الجابرية، بعد فشلها في اختراق خطوط الثوار في أحياء الميدان وسليمان الحلبي وبستان الباشا. وأسقطت طائرات النظام براميل متفجرة على حي الصاخور ومدينة الباب في ريف حلب، ما أسفر عن تدمير عدة مبان سكنية ومقتل ١٢ شخصاً. وعادت السخونة إلى جبهة العاصمة دمشق بعد انتشار الجيش الحر في الأحياء الجنوبية، مثل القدم والحجر الأسود والتضامن، وهو ما ردّ عليه النظام بعمليات إعدام ميدانية طالعت العشرات من المدنيين.

وبلغ عدد الشهداء خلال أسبوع ١٠٦٥ شهيداً سقط غالبيتهم في عمليات القصف عبر إلقاء البراميل المتفجرة من الطائرات على الأحياء السكنية. وفي تطور لافت، تمكن الجيش الحر في مدينة حماة

النظام دمر ٢٠٠٠ مدرسة في سوريا مع بدء العام الدراسي

■ البديل

أعلنت الأمم المتحدة أن أكثر من ألفي مدرسة دمرت أو تضررت بسبب القصف الذي تشنه القوات الموالية للنظام في سوريا، وأن مئات المدارس الأخرى يستعملها اللاجئون.

وقالت ماريكسي ميركادو، المتحدثنة باسم صندوق الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) إنه «سيكون تحدياً كبيراً» تأمين المدارس للأطفال، وذلك قبيل بدء عام دراسي جديد اليوم الأحد في سوريا. وبحسب مسؤولة «يونيسيف»، فمن أصل ٢٢ ألف مدرسة فقد تعرض أكثر من ألفي مدرسة لتدمير كامل أو جزئي، وأكدت أن أكثر من ٨٠٠ مدرسة تقيم فيها عائلات نازحة بسبب النزاع، أي بزيادة مائتي مدرسة عن ما كان عليه الوضع الأسبوع الماضي، وذلك نقلاً عن أرقام لوزارة التربية السورية. وقالت ماريكسي ميركادو إنه من المهم أن يعود الأطفال إلى المدارس لتحويل انتباههم عن «الكابوس» الذي يعيشونه منذ ١٨ شهراً بسبب تصعيد الأوضاع في سوريا. ومن المفترض أن يبدأ العام الدراسي اليوم الأحد، حيث هناك خمسة ملايين طالب مسجلين على قوائم المؤسسات التعليمية، إلا أن الأوضاع المتوترة دفعت غالبية العائلات إلى رفض إرسال أبنائها إلى المدارس.

وأعلنت يونيسيف الشهر الماضي أن عودة أطفال سوريا إلى المدارس سيمثل مشكلة، مشيرة إلى أن الأمر يتطلب اللجوء إلى بعض الحلول الأخرى، مثل إيجاد أماكن بديلة للإيواء أو إقامة خيام ضخمة. ويذكر أن منظمة يونيسيف لا تنشط إلا في مدينتي درعا (جنوب) واللاذقية (شمال غرب) وكذلك في المناطق الزراعية حول العاصمة دمشق، بحسب المتحدثنة التي أشارت إلى أن منظماتها تمكنت من إصلاح ٦٧ مدرسة وتنوي إصلاح مائة أخرى خلال الأيام والأسابيع المقبلة.

وتحدثت البديل إلى عدد من الأمهات، حيث أكدن أنهن لن يرسلن أبنائهن إلى المدارس، وقالت أم عماد: «لن أرسل ابني وابنتي إلى المدرسة، والتعليم الآن ليس أهم من حياتهما»، وأم عماد التي نزحت من دوما إلى مخيم اليرموك أضافت: «أتينا إلى المخيم هرباً من القصف على دوما، وكى نسل الأولاد في مدارس المخيم، لكن المخيم لم يعد آمناً، خاصة وأنه يتعرض للقصف يوميا، وقبل أن نتحدث عن المدارس وأهمية التعليم ومخاوف المنظمات التي تعتنى بالطفولة فليخبر السوريين هذه المنظمات أن النظام دمر كل شيء، وقتل الطفولة، وماذا سينفخني أن أرسل أولادي إلى المدرسة التي يمكن أن يطالها القصف العشوائي».



صورة من حلب التي قصفتها جرائل البديل
لمدرسة في حي الكرامة بعد نصفها مخيمات

عدسة شاب حمصي تكذب ادعاءات الموالين بحرق الثوار للكنائس

■ حمص - البديل

تعمل صفحات ومواقع موالية للنظام على الإنترنت على تداول أخبار مفبركة ومعووسة هدفها تآليب مسيحيي سوريا ضد الجيش الحر. وكان آخر هذه الفبركات الصورة التي نشرتها صفحات «المنحكية» لمنزل يقع فوق كنيسة السريان الكاثوليك في حمص، وهو يحترق، وقاموا باختلاق قصة مفادها أن كتائب الفاروق قامت بحرق كنيسة السريان الكاثوليك، كما ذكروا تفاصيل عملية الحرق وكأنهم موجودين. ونشرت صفحات الثورة صورة جديدة التقطها «عدسة شاب حمصي» لكنيسة السريان الكاثوليك كما هي بعد أن قصفها شبحة منطقة القلعة منذ شهر بقذائف الهاون في حملتهم الشرسة في تدمير مدينة حمص، وأكدت صفحة عدسة شاب حمصي أن الكنيسة أصيبت بقذيفتي هاون من عيار ١٨٠ مم منذ قرابة الشهر، واحترق هذا المنزل فيما بعد إثر إصابته بقذيفة B١٠ من مبنى قيادة الشرطة. وأضافت: تقوم الصفحات الموالية للنظام على الدوام استئثار قلوب أبناء الطائفة المسيحية لمصلحة النظام، لذلك نقول لهم: لا تستثثروا قلوبنا بعد أن قصفت كنيسة الزنار (أقدم كنيسة بالعالم)، وستة كنائس غيرها تم تدميرها بفعل قذائف النظام... لا تستأثروا قلوبنا بعد أن قمتم باحتلال أحيائنا، واتخذتموها منبراً لعمليات قتلكم وإعتقالكم لأهالي بقية الأحياء. كما يوجد حتى الآن ما يقارب الـ ٢٢ عائلة من الطائفة المسيحية في حي الحميدية باقين حتى الآن خلافاً لما ذكرته صفحات المنحكية عن عدم وجود أحد من المسيحيين في الحي.

وحول استهداف قصف النظام للكنائس في حمص قال غسان، وهو ناشط من أبناء الطائفة الحمصية: «النظام لا يفرق في القصف بين جامع أو كنيسة، إنه قصف عشوائي، وما يحاول الموالين للنظام إشاعته على صفحات الإنترنت من استهداف الجيش الحر لكنيسة «أم الزنار» لا يمت للحقيقة بصله»، وتساءل



غسان: ما مصلحة الجيش الحر من قصف الكنائس؟ وأضاف: لعبة النظام مكشوفة في استثمار البعد الطائفي من أجل تحويل الأنظار عما يقوم به من جرائم، ونحن نناشد أبناء الطوائف المسيحية في كل سوريا ألا يصدقوا ما يشيعه النظام عن استهداف الجيش الحر لدور العبادة الخاصة بهم، وأن ينتبهوا من الفخ الذي ينصبه النظام ليس لهم وحدهم، وإنما لجميع السوريين.

ناشطون يطلقون «سرايا أمن الثورة» لمنع الاحتكاك السلبي بين الثوار والمدنيين

حلب - البديل:



بدوره، قال طارق أبو فؤاد، وهو مدير المكتب الاعلامي للسرايا، إنهم يلاحقون شبكات خفية تعمل لحساب النظام، وتم القبض على شبكة مهمتها إجبار نساء وفتيات نازحات من المحافظات السورية إلى حلب بالعمل في الدعارة. وأضاف: "إنها شبكة معقدة لها ارتباطات بقيادات أمنية". وأكد أبو فؤاد، أنهم يسعون إلى الحفاظ على العلاقة السلسة بين الثوار والمدنيين حيث هناك بعض علامات سوء التفاهم التي ظهرت في الفترة الأخيرة ونحاول جاهدا تخفيف فرص احتكاك الجيش الحر بالمدنيين.

وشاهد مراسل «البديل» أحد الموقوفين في غرفة احتجاز صغيرة لسرايا أمن الثورة حيث اعترف بسرقة كميات كبيرة من الطحين بعد أن كان يتلقاها من الجيش الحر لدعم المخبز، وتوفير الخبز للسكان. وقال الموقوف الذي طلب عدم الكشف عن اسمه: "نجحت في تفادي الجيش الحر مدة شهرين، وحققت مكاسب مالية بقيمة مليون ليرة.. لكن تمت ملاحقتي من قبل سرايا أمن الثورة.. وعقوبتي هي الغرامة بمبلغ مليون ليرة". وأضاف: "سادف المبلغ وأخرج من هنا".

أطلقت مجموعة من الناشطين ومقاتلي الجيش الحر في مدينة حلب تنظيماً إدارياً أمنياً جديداً تحت اسم "سرايا أمن الثورة". وتقوم هذه السرايا بوظيفة أمنية اجتماعية، حيث تقوم بالإشراف على تنظيم دورة عمل المخابز وتوزيع المازوت وملاحقة المشتبه بهم في التعامل مع النظام بالتنسيق مع الجيش.

وقال ريان الحلبي إن مهمة هذه السرايا هي منع الاحتكاك السلبي بين كتائب الجيش الحر وبين أهالي الأحياء الحاضنة للجيش الحر. وأوضح أن اضطلاع الثوار بمهام إدارية تؤدي إلى احتكاك سلبي بالأهالي في الكثير من الأحيان، لذا فإننا نريد أن يتفرغ الجيش الحر للقتال فقط، وتبقى الأمور التنظيمية والإدارية بيد سرايا أمن الثورة. وجذبت هذه السرايا خلال وقت قصير مئات الشباب من مدينة حلب، وأشار ريان الحلبي إلى أن معظم المنضمين هم من سكان الأحياء التي نشط فيها، وخاصة بستان القصر، لافتاً إلى أن المهام التي تقع على عاتقهم تنسج في ظل نقص كبير في الموارد حيث أن غالبية المتطوعين مسلحون ببنادق صيد (بومبكشن) فيما يحمل آخرون بنادق كلاشينكوف بذخيرة قليلة. وأكد أنهم نالوا دعم وتأييد كل ألوية وكتائب الجيش الحر.

مؤتمر المعارضة في الداخل يثير ردود أفعال سياسية متباينة

البديل

ومخرجاته حزبية بل وطنية. ومثل هذا المؤتمر الذي نطمح لعقده لا يتماثل مع المؤتمر المذكور..»

من جهة أخرى، فقد اتهم ناشطون في الداخل المؤتمر والقائمين عليه بأنه يشكل غطاء للنظام، وأن من شأن المؤتمر أن يعطي شهادة حسن سلوك للنظام، ويساوي بين قوات النظام والجيش الحر وبأن وقوف هيثم مناع رئيس هيئة التنسيق الوطنية في المهجر هو دليل على ذلك، خاصة بعد انقسام هيئة التنسيق على نفسها، وانسحاب بعض أعضائها على خلفية توصيفات مناع الأخيرة لمسار تطور الثورة، والتي تشكل برأيهم خرقاً لما تم الاتفاق عليه في وثيقتي القاهرة التي صادقت عليهما هيئة التنسيق.

من جهة أخرى، كان السفير الروسي في دمشق قد أجرى اتصالات مع أعضاء في هيئة التنسيق من أجل إقناع بعض رموز المعارضة في الخارج على الحضور، وقدم السفير الروسي ضمانات باسم النظام تطمئنهم من النظام في حال وصولهم إلى دمشق لحضور المؤتمر، لكن تلك الضمانات لم تقنع من أراد السفير الروسي أن يحضروا المؤتمر من رموز المعارضة الخارجية غير المحسوبين على المجلس الوطني.

تعتزم أطراف في المعارضة السورية عقد مؤتمر لها في دمشق يوم ٢٣ من الشهر الجاري، وذلك بحضور ممثلين عن بعض البلدان الأوروبية، بالإضافة إلى ممثل عن روسيا، وقد أثار المؤتمر العديد من ردود الأفعال داخل أوساط المعارضة نفسها، حيث تعتقد بعض التيارات أن الغاية من عقد المؤتمر هي منح غطاء للنظام السوري، والتشويش على الثورة، وإيجاد جسم معارض يقبل بالدخول في مفاوضات مع بشار الأسد.

وقد شكلت فكرة المؤتمر نفسها حالة من الانقسام داخل بعض التيارات في الداخل، حيث يرى البعض أنه من المبكر وصف هذا المؤتمر بأنه يخدم النظام، بينما يجزم آخرون بأن مجرد قبول النظام بعقده داخل سوريا يفصح عن طبيعته، وكانت بعض التيارات التي أرادت المشاركة قد انسحبت، ومنها تيار بناء الدولة، وأتى في بيان انسحابه أن «بعض الشركاء في الدعوة لهذا المؤتمر قد استفردوا بعدد من الإجراءات التي حرقت المؤتمر عن الأهداف التي كانت السبب الرئيسي للدعوة إليه داخل البلاد..»

وأضاف البيان «لم تكن الغاية من المؤتمر توحيد قوى المعارضة، بل تعاون القوى الديمقراطية للتصدي للمخاطر التي تتهدد الوطن والمواطنين، ولم تكن الغاية تكوين قطب سياسي في مواجهة أي قطب سياسي آخر، ولا تكون أهدافه

تؤمّنه شبكات من الناشطين بين استانبول وحلب

دخول الإعلاميين والأفراد يبدأ من العاصمة التركية

■ البديل-خاص



الذين يتولون تأمين الطريق نحو حلب، ويعرف بعض السائقين طرقاً مختصرة، أي تلك الطرق التي لا تمر بحاجز الراموسة الذي ما زالت قوات النظام تسيطر عليه، والمرور إلى حلب يتطلب عبور بعض الحواجز التي يشرف عليها مقاتلون من القرى الكردية، ويقول المقاتل شورش: "ليس لدينا أية مشكلة مع الجيش الحر، ونحن نسهل دخول الصحفيين أو الناشطين القادمين من دول عديدة، ونحن كأفراد جزء من هذه الثورة، وإن كان البعض يحاول التثويش على الأكراد".

بعد الوصول إلى حلب تقوم أولية الجيش الحر بتأمين إقامة الصحفيين بشكل كامل من سكن وإطعام وحماية، ويقول فريد، وهو من لواء التوحيد: "نحن نحترم الصحفيين، ونعلم أنهم مهمون بالنسبة لنا، وهم ينشرون ما يقوم به النظام من قصف للإحياء، كما نحاول أن نطلعهم على الواقع الميداني الذي يفند ما يحاول البعض الترويج له من خروقات يقوم بها الجيش الحر بحق أهالي المدينة، ونحن نعتز أن الثورة ليست ملائكية الطابع، لكن أهل المدينة هم أهلنا، وتوجد خروقات تقوم بها مجموعات صغيرة أحياناً أو أفراد، ولهذا فقد تم إنشاء بعض المحاكم باسم "محاكم أمن الثورة"، وهي تدقق في تلك الخروقات، أو الخلافات الناشبة بين الناس، وتحاول إيجاد الحلول العملية والمناسبة".

أما الخروج من حلب إلى استانبول ثانية فيبدأ الترتيب له من داخل حلب، وعبر الشبكات نفسها، ويبدو عناصر الجيش الحر حريصون على حماية ضيوفهم الإعلاميين، وتأمين خروجهم سالمين، بالإضافة إلى حرصهم على معرفة أن الصور التي التقطتها كاميراتهم لا تحتوي أية لقطات من اشتباكات تحدث أحياناً بين بعض عناصر الجيش الحر أنفسهم في لحظات توتر لا تخلو منها أرض الميدان.

وهنا في أنطاكية يرتب ناشطون دخول من يريد إلى سوريا، وتحديداً إلى حلب، ويبدو أن بعضهم له صلات قوية تمتد عبر القرى والبلدات الريفية وصولاً إلى قلب حلب، ومعظمها علاقات مع أفراد من الجيش الحر، وهم يرتبون لعملية دخول الأشخاص بتنسيق عال، ويتفادون أية احتمالات تعرض الأشخاص إلى أي خطر، ويعتبر الناشطون في أنطاكية هم من يقرر صلاحية من يدخل، وحول هذا الأمر يقول عماد، وهو من إدلب، ويعيش في أنطاكية منذ سبعة أشهر تقريباً: "يتصل بي إعلاميون يريدون الدخول إلى حلب، ولا أساعد إلا من أثق بهم، وأعرف أنهم مع الثورة، ولديهم مهنية مشهود بها، وأرتب لهم عملية الدخول عبر صلاتي الكثيرة، وأحياناً أقوم بإرسالهم إلى أشخاص بعينهم، ومنهم أفراد في الجيش الحر". الدخول إلى سوريا يمر أحياناً بمخفر تركي شكلي، ولا يطلب أفراد الدرك فيه وثائق الداخلين إلى سوريا، ويمكن العبور منه بسهولة، لكن لا يمكن الخروج عبره إلا بإبراز جوازات السفر، ومن هذا المعبر الذي يمر بالمخفر التركي يمر الداخل إلى حلب بقرية "قبتان الجبل"، وفي هذه القرية تتم عملية نقل الداخلين بسيارات إلى الداخل، وبعضها سيارات تعود ملكيتها إلى بعض مؤسسات النظام الحاكم التي أصبحت الآن بيد الجيش الحر، وقد أنشأت هذه القرية حياة اقتصادية خاصة بها، حيث تم افتتاح بعض المطاعم الصغيرة، ويسكن القرية حوالي ٢٠ ألف نسمة، أما عناصر الجيش الحر في القرية فيتبعون لواء "درع الشهباء"، وهم

الطريق إلى حلب تبدأ ترتيباته من مدينة استانبول، حيث يعيش الكثير من الناشطين السوريين

يبدو الدخول من تركيا إلى سوريا سهلاً، ليس فقط بالنسبة للسوريين الناشطين، وإنما أيضاً للصحافيين العرب أو الأجانب الراغبين بمعرفة الواقع الميداني عن قرب، والتعرف عن كثب على أولية وكثائب الجيش الحر، وعلاقتهم ببعضهم البعض، وعلاقتهم مع الأهالي، وغيرها من الأمور التي تنشأ على الأرض بفعل غياب سيطرة النظام عن معظم مناطق المدينة.

الطريق إلى حلب تبدأ ترتيباته من مدينة استانبول، حيث يعيش الكثير من الناشطين السوريين، وتحديداً في شارع الاستقلال، وهو أحد أشهر شوارع المدينة، ويعيش الناشطون مع بعضهم في مجموعات، وتصل إلى أيديهم الكثير من المعلومات من الداخل، وخاصة تلك المتعلقة بالاحتياجات الإغاثية، ويقوم الناشطون بتأمين جزء كبير من تلك الاحتياجات عبر شبكات أقاموها مع منظمات عالمية، أو مغتربين سوريين في الكثير من بلدان المهجر، وخاصة بلدان الخليج، وأوروبا.

يقول ناشط مشهور، وهو من إدلب، وفضل عدم ذكر اسمه، ويقوم في استانبول: "تأتينا الكثير من الطلبات المتعلقة باحتياجات مدينة حلب، وتحديداً تلك التي تختص بالمواد الطبية، والأموال لشراء الأغذية، وغيرها من مستلزمات العيش، وقد تمكنا خلال الأشهر الماضية من التواصل مع منظمات عالمية، وناشطون في الخليج، وتحديداً في السعودية، وبعض البلدان الأوروبية، ونحصل على دعم لا بأس به، ونقوم بإيصاله إلى الداخل، كما بنينا شبكة من العلاقات التي تقوم بإيصال الاحتياجات إلى الداخل".

أما ناشط آخر فقال: «هذا لا يعني أننا لا نقتطع من بعض تلك المساعدات ما يكفينا للعيش هنا، والاستمرار في نشاطنا حتى إسقاط نظام بشار الأسد».

هنا في استانبول حصل بعض الناشطين على دورات في الإعلام نظمتها معاهد غربية، وهي دورات قصيرة، وبعضها لا يتجاوز الثلاثة أيام، وعن هذه الدورات قال ناشط سوري في الثلاثينات من عمره: «لقد اشتركت في واحدة من تلك الدورات، وهي دورة أقامتها منظمة عالمية، ولقد تقاضى المشاركون مبلغ ٨٠٠ دولار كمساعدة، وجهاز كمبيوتر محمول، ولقد ساعدتنا الدورة على امتلاك مهارات إعلامية أولية أفادتني في عملي كناشط».

أما النقطة الثانية للوصول إلى حلب فهي مدينة أنطاكية التي يعيش فيها عدد كبير من السوريين، لكنهم باتوا يعانون من مضايقات أهل المدينة «العلويون» في الآونة الأخيرة، ويقول بسام، وهو ناشط من القامشلي يعيش في أنطاكية: «يقوم الأهالي بمضايقة السوريين هنا، وتحصل بعض المشاجرات، وقد عمد بعض أصحاب المحال في الآونة الأخيرة إلى وضع صور بشار الأسد في محلاتهم، ويضعون أغنيات بصوت مرتفع لمغنيين يصدحون بأغان تمجد بشار الأسد، ويقصدون من وراء ذلك استفزاز مشاعر السوريين».

ضرورة التعجيل بإسقاط نظام الأسد

وجهة نظر أميركية لتفادي انشقاق طائفي في الشرق الأوسط

■ جيمس جيفري*



احتواؤها. ورغم كون المشكلات بهذه الضخامة إلا أن خطوات إضافية يمكن اتخاذها من بينها تسريع نهاية نظام الأسد، واستعادة الأمن بسرعة في سوريا. فبعد ١٨ شهراً تذكى الفوضى المستمرة الأحقاد الطائفية. ومع هذا فقد كان تحذير الرئيس أوباما الأخير لنظام الأسد من استخدام الأسلحة الكيماوية مهما، لكننا نحتاج إلى أن نفكر في المساعدة العسكرية المحدودة للمقاومة السورية حتى لو لم تكن مدعومة من مجلس الأمن.

وفوق هذا فإننا يجب أن نحافظ على قيمنا حتى لو كانت الثمرة هي وصولنا إلى جائزة نوبل وهي الهزيمة الإيرانية في سوريا. وكما في البلقان فإن الولايات المتحدة تحتاج إلى ضمان أننا ندافع صراحة عن حرمة الحدود والحقوق الإنسانية لكل الجماعات مع تأكيد مسؤولية كل الحكومات عن حماية جميع مواطنيها. ونحن نحتاج أيضاً إلى تسليط الضوء على التداعيات الدولية السياسية والقانونية لأولئك الذين يتجاهلون تلك المسؤوليات (الدعوى القضائية بما في ذلك تلك التي رفعت ضد بعض حلفاء أمريكا السابقين ما تزال تأخذ مجراها في البلقان ضد هذه الأنواع من الانتهاكات).

ولأجل هذه الغاية نحتاج إلى أن نوضح أكثر أن الشيعة - على عكس آراء بعض أصدقائنا في المنطقة - ليسوا عدو أمريكا، وأن مشكلتنا هي مع النظام الإيراني والأسد. أما هؤلاء الذين يرون صعوبة في هذا النهج فيجب أن يضعوا بالحسبان أن الدول ذات الأغلبية الشيعية - تحديداً العراق وإيران - لديها على الأرجح ما يزيد عن ٣٠٠ مليار برميل من احتياطات النفط فيما بينها، وهو ما يمثل تقريباً ثلثي احتياطي دول مجلس التعاون الخليجي بما في ذلك السعودية، وأكثر من ٢٠ بالمائة من الاحتياطي العالمي.

وما يزال هناك وقت للولايات المتحدة للسيطرة على هذا التهديد الطائفي المتصاعد، لكن هذا المزيج المستشري من الخصومات الدينية والمصالح الوطنية والنفط يتطلب ردا عاجلا وصارما.

سفير أمريكا سابقاً في العراق.

على أن سقوط الأسد سوف يحرم إيران من حليفها الكائن في منطقة حيوية استراتيجية، ويمكن أن يفتح الباب إلى سورية ديمقراطية إنسانية. لكن هذه المكاسب ربما لا تتحقق لو لم نعالج التداعيات الطائفية للانتفاضة السورية. فقد اندلعت الصراعات السابقة في الشرق الأوسط بشكل عام على يد بعض الدول، وهي الظاهرة التي حدثت من انتشارها الجغرافي وسمحت باستجابات دولية تستخدم أدوات دبلوماسية وعسكرية. لكن الخصومات الخطيرة بين الجماعات الدينية يمكن أن تنفجر بسهولة، وتتحوّل إلى عنف شامل على نطاق المنطقة كلها، ما يقوض نموذج حكم الدولة "الويستفالي" بتحويل الولاء من الحكومات وسيادة القانون إلى الأخوة الدينية وعقيدة "أكره جارك".

ومع زيادة النيران الطائفية فإن أول الضحايا يمكن أن يكون لبنان والعراق، لا سيما مع قصتهم المحزنة في تاريخ العنف بين الشيعة والسنة، حيث استطاع المجتمع الدولي بالكاد احتواء هذا العنف في الحروب السابقة. وتمثل الانتفاضات في البلقان

نذكر في المساعدة العسكرية المحدودة للمقاومة السورية حتى لو لم تكن مدعومة من مجلس الأمن.

في التسعينيات من القرن الماضي - الانشقاق بين المسيحيين الأرثوذكس والمسلمين والذي شمل في نهاية المطاف معظم يوغوسلافيا السابقة - نموذجاً لما قد يخبئه القدر للشرق الأوسط. وقد حال العمل الأمريكي المنسق والقوي دون حرب إقليمية أوسع في أوروبا آنذاك، لكن الشرق الأوسط يُعتبر منطقة أشرس من ذلك أيضاً.

والمسؤولون الأمريكيون ليسوا متغافلين عن هذا الخطر. فقد كانوا يعملون مع القادة السياسيين العراقيين للحفاظ على سلام نسبي بين السنة والشيعة، وتشجيع العراقيين على النأي بأنفسهم عن الأزمة السورية. وإذا لم تثمر هذه الجهود فإن العنف الطائفي يمكن أن ينفجر بصورة يصعب بشدة

لا يزال هناك وقت أمام الولايات المتحدة للسيطرة على التهديد الطائفي المتزايد في سوريا وغيرها من البلدان، ولكن الخليط المتذبذب من العداة الديني والمصالح الوطنية والنفط يتطلب اتخاذ إجراءات فورية وقوية.

وحيث يندفع نظام الأسد باتجاه سقوط مستحق في سوريا أعود مراراً بذاكرتي إلى تحذير تلقيته من صديق لي منذ ١٨ شهراً. فقد كنت أعمل وقتها سفيراً للولايات المتحدة في بغداد وكنت أركز على المشاكل العراقية. لكن صديقي الحميم وهو كردي عراقي يحمل في قلبه التزاماً قويا بعراق موحد متعدد الطوائف وينقم بشدة على الرئيس السوري بشار الأسد كان قلقاً مما ستفرزه الانتفاضة في سوريا المجاورة. وقد حذر قائلاً إنه ما لم تكن الولايات المتحدة قادرة على التأثير على الأحداث فإن الثورة ربما تتسبب في انشقاق عنيف في سوريا، ثم العراق، ثم تلف المنطقة كلها في صراعات طائفية.

فالشعور بأن أيام الأسد معدودة قد استحثت قلقاً من أن متطرفين ربما يشقون طريقهم إلى مواقع القيادة في دمشق. وثمة خطر أكبر مرتبط بذلك هو أن الانتفاضة ربما تتخطى إلى صراع سني شيعي ربما ينتشر إلى خارج حدود سوريا، ويزيد في اضطراب الشرق الأوسط. وبالفعل فإن ثمة تقارير تتردد عن كون العنف الطائفي قد صار أمراً مألوفاً في سوريا، وأنه قد بدأ ينتشر حتى وصل إلى لبنان. وقد أدى الإيرانيون والأسد دورهم لمقاومة المشكلة بإذكاء نار المخاوف بين الشيعة العراقيين والجماعات الشيعية الأخرى من تداعيات انتصار سني في سوريا.

لكن حتى بدون التدخل الإيراني ما يزال الخطر ضاعفاً. وبالنسبة للشيعة العراقيين فإن ميلاد شقاق شيعي سني ما يزال راجحاً كما لو كان قد حدث أمس. وإنكأ نار القلق الشيعي هذه الأيام هو واقع نتج عن حقيقة أن القاعدة في العراق قد أخذت عنفها المضاد للشيعة إلى سوريا. ومما يضيف إلى مركب الفتنة هذا أن حركة حماس قد غادرت سوريا واختارت التضامن مع رفاقها السنة بدلاً من الحفاظ على الدعم الإيراني. كما اصطفت تركيا مع الدول العربية المحافظة ضد سوريا وإيران.

فشل المعارضة الديمقراطية... الأسباب والنتائج

حسام ميرو

لا تمتلك أسهماً كافية في الحراك الثوري، وعلى الرغم من ترك هامش كبير لها في الفضائيات لكنه يبقى مسألة إعلامية لا أكثر، بينما المسائل على الأرض مغايرة تماماً.

بالطبع يمكن إحصاء العديد من الظروف الموضوعية التي لعبت لغير مصلحة القوى الديمقراطية، لكن من المفيد التطرق إلى الأسباب الذاتية لفشل هذه القوى عن لعب الدور المنوط بها لخلق التوازن داخل قوى الثورة، وفي مقدمة تلك الأسباب أن هذه القوى قد تشكلت من بقايا الأحزاب اليسارية القديمة، وما زالت الأدوات القديمة في الممارسة السياسية تفرض نفسها على طرق عملها، وقد استهلكت الكثير من جهودها في نقاش المسائل النظرية، ولم تعطي البعد العملي الأهمية المطلوبة، كما أنها لم تتمكن من إنتاج خطاب جماهيري يتناسب مع الواقع الداخلي، وبقيت خائفة من التوجه السياسي



لا يمكن إنكار أن الخلافات بين رفاق الماضي اليساريين عادت لتطفو إلى الواجهة

إلى الدول الإقليمية أو الدولية تحت ذرائع شتى، وفي مقدمتها سيادة الروح الطهرانية وعدم الرغبة بالتلوث لدى قياداتها، وكان الثورة السورية تحدث بمعزل عن العالم، وكان من شأن ذلك أن تذهب المساعدات الإغاثية والمالية إلى الأطراف الإسلامية، ما عزز من مكانتها في الواقع السوري على حساب القوى الديمقراطية.

وفي السياق نفسه لا يمكن إنكار أن الخلافات بين رفاق الماضي اليساريين عادت لتطفو إلى الواجهة داخل التنظيمات الديمقراطية الجديدة، وهو ما أسهم في تشتتها، وعدم وحدة قراراتها، وبطء حركتها، وطغيان الجوانب الذاتية على الجوانب السياسية والعملية، وهو أمر يحتاج إلى بحث كبير، لا مجال له هنا في هذه العجالة.

أما نتائج هذا الفشل فهي كثيرة، ومنها غياب صوتها الضروري في الحراك الثوري الداخلي، خاصة خارج العاصمة، وعدم قدرتها على تقديم إسهامات جدية في الداخل في الملفات الحيوية تؤدي إلى إعطائها مكانة رئيسية في توجهات الثورة وخياراتها، وإبتعاد الأجيال الجديدة عنها، وغيابها عن المعادلة العسكرية، حيث لا ترتبط كتائب الجيش الحر بأية علاقة جدية وموثرة مع القوى الديمقراطية، كما دفعت الخلافات بين رموز المعارضة الديمقراطية الدول الإقليمية أو الغربية تشعر بنوع من عدم الثقة بأن هذه الرموز قادرة على أن تكون قطباً مهماً في مرحلة ما بعد سقوط النظام، ما جعلها تبحث في الآونة الأخيرة عن رموز ليبراليين منشقين عن النظام نفسه ليكونوا ذلك القطب الموازي للقطب الإسلامي الصاعد.

يتنافى مع بديهيات النقد الفكري. وفي قراءة الأسباب الموضوعية لا يمكن إغفال ممارسات النظام خلال الأربعة عقود التي فرضت غياباً كاملاً للديمقراطية، ولكل ما يرتبط بها من مفاهيم، وكانت القوى الديمقراطية المتمثلة بأحزاب اليسار على مختلف انتماءاتها طوال حكم الأسد تعيش حياة سياسية مغلقة، بما فيها الأحزاب التي تنتمي إلى ما يعرف بـ"الجبهة الوطنية التقدمية" المنخرطة في النظام، أو الأحزاب المعارضة التي قضى معظم أفرادها سنوات طوال من حياتهم في السجون.

إن النظام السوري الذي ادعى العلمانية في العلن قد ولد من خلال ممارساته الداخلية شعوراً قوياً لدى معظم الفئات الشعبية بأنه نظام طائفي، وعلى الرغم من مشاركة أبناء الكثير من الطوائف غير العلوية في النظام، إلا أن هذا الأمر لم يفلح في تغييب ذلك الشعور لدى الأكثرية السنية، وتحديداً في السنوات الأخيرة، حيث طال الفقر معظم شرائح المجتمع، وازدادت أعداد العاطلين عن العمل، بالإضافة إلى هيمنة الدائرة المقربة من الرئيس على مقدرات البلد، وتحديداً هيمنة رامي مخلوف التي أصبحت الظاهرة الأكثر بروزاً في الحياة السورية.

من جهة أخرى كان الاحتقان الطائفي في المنطقة العربية يشتد خلال السنوات الأخيرة، وإن لم يكن يفصح عن نفسه دائماً بطريقة طائفية، وهو ما جعل دعم القوى الإسلامية في الثورة هو الأساس في توجه بعض الدول العربية أو الإقليمية، وتم تغييب القوى الديمقراطية لقناعة تلك الدول بأنها

انطباع للقوى الإقليمية والدولية بأن البديل السياسي للنظام في سوريا هو بديل إسلامي

بات التوجه العام للثورة في سوريا توجهاً إسلامياً في معظمه، وإن كانت المعارضة الديمقراطية موجودة بشكل أو بآخر داخل الحراك الثوري، لكن الطابع العام الذي تنامي منذ بداية الثورة دفع بها إلى أخذ طابع إسلامي متباين في الدرجة، ولم يعد خافياً على أحد أن النظام هو من كرس هذا التوجه منذ البداية في مواقف معلنة، حيث وصف الثورة بأنها فتنة طائفية، وسعى بكل ما يملك من أدوات، وتحديداً الإعلامية في داخل سوريا وخارجها، إلى إضفاء البعد الطائفي على الحراك الشعبي، وهو يعرف تماماً أن هذا الأمر يعزز من موقعه، كما أن تكرار المعزوفة من قبله دفعت بالكثير من قوى الثورة إلى الميل شيئاً فشيئاً إلى اتخاذ تسميات مرتبطة بالبعد الديني أكثر فأكثر، وهو ما يمكن ملاحظته في غير مكان، وخاصة في أسماء كتائب وألوية الجيش الحر.

ما يهمنا هنا هو البحث في أسباب فشل القوى الديمقراطية في أن يكون لها موقعها القوي داخل قوى الثورة، الأمر الذي كان من شأنه أن يغير بعض المعادلات الداخلية والخارجية المرتبطة ببعضها البعض بطريقة لا انفصال فيها، حيث أدى فشل ممارسة القوى الديمقراطية داخلياً إلى سيطرة الخطاب الإسلامي على الثورة، وإعطاء انطباع للقوى الإقليمية والدولية بأن البديل السياسي للنظام في سوريا هو بديل إسلامي، ما أخذته بعض تلك القوى شماعاً تعلق عليها عجزها عن دعم الثورة، ورفع وتيرة الحديث عن مستقبل الأقليات في سوريا المستقبل، وهو حديث يتنافى مع تاريخ المجتمع السوري، ومع مصالح السوريين أنفسهم في المستقبل. إن فشل القوى الديمقراطية في أن تكون قطباً قوياً وفعالاً في الحراك الثوري له أسباب موضوعية وأسباب ذاتية، ولا يمكن الحديث فقط عن الأسباب الذاتية من دون ذكر الأسباب الموضوعية، وإلا أصبح الحديث عن فشلها نوعاً من جلدتها، وهو أمر

المبادئ الدستورية وبناء الدولة المدنية الديمقراطية

■ فائق حويجة

العرق أو المهنة أو المكانة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ثالثاً: الدستور المشروع هو الذي يعترف بحكم القانون ويحترم فصل السلطات، فالدولة الحديثة هي دولة ديمقراطية، والدولة الديمقراطية هي دولة يحكمها القانون لا الإرادة الإنسانية. والقانون لا يحكم من تلقاء ذاته، بل إنه يعمل بواسطة السلطات الموجودة في الدولة، هذه السلطات التي أجمعت الآراء الفقهية منذ "مونتسكيو" على تقسيمها وفصلها إلى ثلاث سلطات، وهي السلطة التشريعية المسؤولة عن سن القوانين، والسلطة القضائية المسؤولة عن تفسير القوانين وتطبيقها، والسلطة التنفيذية المسؤولة عن تنفيذ القوانين، وتهدف عملية فصل السلطات إلى منع احتمال إساءة استعمال السلطة أو اغتصابها، من قبل فرد أو جماعة.

* جزء من ورقة بحثية بعنوان «المبادئ الدستورية وضرورة التوافق عليها لبناء سورية المستقبل».

دولة مدنية



متطلبات الشعب للعدالة ضمن مؤسسات ترعاها، أي أننا بحاجة إلى (خلق الشروط القانونية والسياسية الضرورية لحماية سيادة هذه المؤسسة في الدولة، لأنه حتى في أشد الدول عراققة في احترام سيادة القانون نرى في أوقات الأزمات، ميولاً جديدة لاستبدال القانون بسلطة الإنسان...).

ثانياً: الدستور المشروع هو الذي يعبر عن الإرادة أو الروح العامة للشعب، وهو الذي يتم فيه التأكيد الواضح على الحقوق والحريات.

إذا كانت الحرية هي الشرط الأساس للكرامة الإنسانية، وإذا كانت الحرية هي الهدف الأسمى للدولة، وفق المبدأ الذي أتى به مونتسكيو أولاً، واعتنقه روسو وهيجل، فيما بعد؛ فإنه، ولكي يستطيع الشعب تحقيق هذه الحرية، يجب أن يحكم نفسه عن طريق القوانين الصادرة عن إرادته، والمعبرة عن مصلحته.

باختصار، فإن الدستور المشروع - من هذه الزاوية - هو الدستور الذي يحمي حقوق المواطنين، لأنه لا يمكن القيام بأي عملية تقدم اجتماعي دون هذه الحريات، فالإنسان الذي لا حقوق لديه لا يمكنه أن يحكم نفسه، وبالتالي فهو يصبح مجرد "شيء"، كونه لا يشعر ولا يفكر ولا يقوم بأفعاله بإرادته، بل وفقاً لإرادة شخص آخر، أو سلطة خارجية.

لذلك توجب على الدستور المشروع أن يقوم بالتأكيد على حقوق الإنسان، وأن يضع الضمانات لخدمة هذه الحقوق، خصوصاً تلك الحريات الفردية والجماعية المتعلقة: بالضمير والاعتقاد والرأي والسرية والملكية والتجمع والتنقل والتصويت والسلامة... إلخ.

مع العلم أن الكثير من الفلاسفة يعتبرون أن هذه الحقوق هي حقوق طبيعية وكلية، وطبيعية بمعنى أنها ليست هبة أو منحة يقدمها الدستور للشعب، لأن كل شخص يستحقها، ويمتلكها لمجرد أنه كائن إنساني، وهي كلية بمعنى أنها امتياز مطلق، للبشرية جمعاء، بغض النظر عن اللون أو الجنس أو

من المتفق عليه بين فقهاء القانون الدستوري أن مهمة الدستور والمبادئ الدستورية لا تقتصر على تقرير الحالة القائمة في البلاد، بل إن ما يضره الدستور والمبادئ الدستورية هو العمل على إرساء هذه المبادئ والقواعد الدستورية في المستقبل، إن لم تكن قائمة عند وضعه، وبهذا الفهم يمكن النظر إلى الدستور على أنه خطة، أو برنامج عمل تطمح الأمة إلى تحقيقه في المستقبل، أو أنها - بإرادتها الحرة - تتعهد بالمسير وفق هديه، مستقبلاً. وبذلك فإن الأمة تجعل من الدستور - وفق هذا المنظور - أداة للتقدم الاجتماعي والتطور الإنساني. هذا الأمر الذي لا يمكن للدستور القيام به إن لم يكن مشروعاً Valid مُجمعاً عليه من مختلف مكونات الأمة - هذا الأمر الذي نحن أحوج ما نكون إليه لضمان تحقق الدولة المدنية الديمقراطية في سوريا الجديدة - ولكي تتحقق هذه الشرعية الدستورية لا بد للدستور من أن يتضمن المبادئ الدستورية التالية:

أولاً: الدستور المشروع هو الذي يقوم بوظيفة المعيار القانوني الأعلى، والذي يفرض منهجاً يعتمده المجتمع في تشريع وترجمة وتحديد شروط تطبيق قوانينه، وبذلك فلا يمكن اعتبار أي قانون مشروعاً إذا ما انتهك روح هذه الشروط أو حرفيتها، ولكي يقوم الدستور بوظيفته كمعيار قانوني أعلى في المجتمع يجب أن يكون عادلاً، أي يجب أن يكون مبنياً على أساس (المواطنة الكاملة المتساوية، والتسليم بأن الشعب هو مصدر السلطات، وأنه لا سيادة لفرد أو قلة عليه).

إن هذا التصور للعدالة وعلاقتها بهدف الدولة الأسمى هو الذي دفع فلاسفة القانون والمفكرين إلى الإصرار على القول إن الدولة الصالحة - بمعنى العدالة - يحكمها القانون لا الإنسان، وليس في ذلك تحاملاً على الإنسان، بل هو تقرير بأن الفرد مهما بلغ من كمال فإنه يخطئ، ويصيب، ويغلبه هواه ومصلحته، لذلك فإن الأضمن يكون بوضع

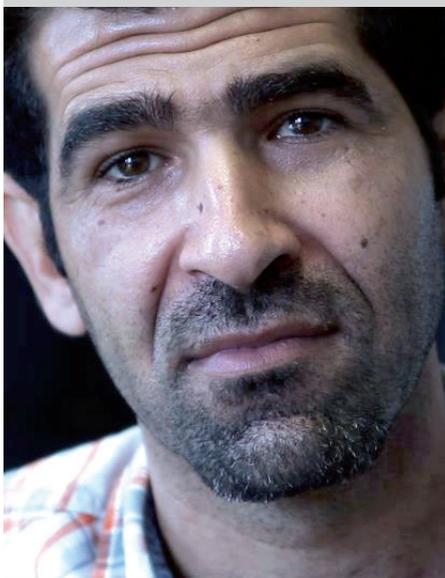
الشهيد تامر العوام.. فارس جبل حوران والقائل "عشق الوطن وسواس"

■ قسم التوثيق - البديل

لا يليق به وصف أقل من "فارس جبل حوران"، فقد سار على خطى شهداء سبقوه مثل باسل شحادة وآخرين فضلو التخلي عن الأمان من القتل، والذي كانوا ينعمون به في المهاجر، وجاء شهيدنا هذه المرة من ألمانيا لينضم إلى قافلة شهداء الحرية. من أعماله في الثورة أغنية أهداها لصديقه المعتقل برهان عزّام بعنوان: "عشق الوطن وسواس".

هو المخرج وإعلامي الثورة تامر العوام، من مواليد ١٩٧٧ (محافظة السويداء). ناشط طلابي وسياسي معارض، شارك في العديد من الفعاليات والأنشطة المناهضة للاستبداد. سافر إلى ألمانيا لدراسة الإخراج السينمائي، ونقل كل الأحداث التي تمر بها سوريا للعديد من القنوات الغربية والألمانية، ونظم العديد من المظاهرات والنشاطات الداعمة للثورة في المغرب، وعمل على إنتاج عدة وثائقيات عن الثورة السورية، منها «ذكريات على الحاجز».

كان تامر يعمل على فيلم وثائقي عن الحرب التي فرضها النظام، ولم توفر الأطفال والمستشفيات، بل لم تعط السوريين فرصة لتوثيق معالم اختفت،



وأحالت مدناً ضاحجة بالحياة إلى نسيان. لهذا كتب في صفحته: "بشار الأسد دمر في سوريا ما عجز عن تدميره التتار والمغول والفرنسيون والصهاينة". وفي ٣١ آب الماضي كتب: «في حلب يصعد الشهداء كأسراب الحمام». وكتب أيضاً: "في حلب ترى سورية كلها بين مقاتلي الجيش الحر الذين أتوا ولن يعودوا إلا منتصرين".

استشهد تامر في يوم ٩ من الشهر الجاري، أثناء تغطيته الأحداث في حلب إثر تعرضه لإصابة بليغة بالغازات السامة من قبل كتائب الأسد، عندما كان يرافق الجيش الحر في حي الإذاعة. نعت لجان التنسيق المحلية تامر بوصفته بـ «الفنان المخرج والشاعر والصحافي». من أكثر العبارات التي كتبها تداولاً قوله: «بين القذيفة والقذيفة تسألني المصورة النمساوية ما هو سبب القصف من مسافات بعيدة على المدينة؟ ألم تندربوا في الجيش السوري على آلية حرب الشوارع كونكم بموقع حرب مع الاسرائيلين؟ فتسقط قذيفة جديدة وتقتل الإجابة».

الرد المسيء

■ سردار جان



نجح المخططون لفيلم «براءة المسلمين» المسيء للنبي الكريم في تحقيق أهدافهم بشكل فاق توقعاتهم، فما كان يصوره الفيلم من «همجية» المسلمين تحقق في الهجمات سعل على المقرات الدبلوماسية الغربية في الشرق الأوسط، وصفة «الغدر» التي ساقها منتج الفيلم عن المسلمين تجسدت في قتل السفير الأميركي في مدينة بنغازي الليبية.

الفيلم رديء جداً من كافة النواحي، فالدقائق الـ١٣ التعريفية من الفيلم أظهرت ركاكة فنية واضحة، ولولا المضمون الاستفزازي للفيلم فإنه لا يستحق المشاهدة، لكن الفيلم نجح في إثبات أن ما سوّق له يحدث الآن على أرض الواقع. ونجح الفيلم في إطلاق يد نظام بشار الأسد في سوريا بعيداً عن الإعلام، فأخبار الاحتجاجات المضادة للفيلم العنصري المسيء تتصدر نشرات الأخبار منذ عدة أيام، كما أن الأنظمة الاستبدادية في المنطقة تشمت بالدول الغربية التي دعمت ثورات الربيع العربي في بلدان مثل ليبيا ومصر، وهذه الشماتة تتضمن تحذيراً للغرب بأن هؤلاء الملتحين الذين قتلوا السفير الأميركي وأحرقوا البعثات الدبلوماسية الغربية هم الذين سيسيظرون على سوريا في حال سقوط نظام الأسد.

نستطيع القول بأن الثورة السورية هي المتضرر الأكبر مما يحدث، فليس صدفة أن يكون توقيت عرض الفيلم متزامناً مع بدء الغرب بالتفكير جدياً في إعطاء دفع مادي (المال والسلاح) للثورة السورية، وإنهاء حالة الاستعصاء، وإذا دققنا في هويات القائمين على الفيلم المسيء وتوجهاتهم العقائدية لوجدنا أنهم جميعاً من حلفاء نظام

على مأساة سوريا مقولة «للكعبة رب يحميها». أحد المتظاهرين السوريين رفع في مدينة الباب بريف حلب لافتة كتب عليها: «فيلم ١٨ شهر.. قتل ٤٠ ألف مسلم» في تهكم مؤلم على الإنسانية المهذورة في أرض الشام، وعلى ترف الاحتجاجات على الفيلم المسيء في البلاد الإسلامية، بينما رفع متظاهر في مدينة حلب لافتة كتب عليها: «لدينا فيلم أسدي يعرض منذ ١٨ شهراً يسيء للرسول ورب الرسول».

لقد أثبت السوريون مرة أخرى أنهم الأكثر اعتدالاً، وأثبتت الأحداث الأخيرة أيضاً أن عدم إخضاع الاستفزاز للموازنة والتحليل قبل أن يصدر ردة الفعل هو «جهل محض».

الأسد عبر نظرية «تحالف الأقليات». وحدهم ثوار سوريا فهموا اللعبة منذ اللحظة الأولى لانطلاقتها، فلم ينساقوا وراء الفخ المرسوم بعناية، وبدلاً من ذلك رفعوا عشرات اللافتات في تظاهراتهم طالبوا فيها هؤلاء العرب والمسلمين بالغضب «لقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق» على يد نظام الأسد، وهدم دور العبادة من مساجد وكنائس، وفي تقديرات أولية فإن نحو ٥٠٠ مسجد في سوريا تعرض للتدمير نتيجة القصف. كل هذا لم يثر غضب المسلمين الذين لم يخرجوا في أية تظاهرة تضامنية جاذبة للإعلام منذ انطلاقة الثورة، رغم أن كل يوم في سوريا تُهان شعائر الإسلام والمسيحية، لكن يبدو أن المسلمين يطبقون

إطلاق حملة «مصلوبين على دروب الحرية» في القامشلي

■ دبي - البديل:



أطلقت تنسيقة الشباب السريان الآشوريين في سوريا حملة بعنوان «مصلوبين على دروب الحرية»، بالتزامن مع عيد الصليب لدى الطوائف المسيحية، وما يحمله هذا العيد من دلالات التحرر والتخلص من العبودية. وذكر موقع «عنكاوا» الآشوري أن الحملة تصدرت مظاهرة القامشلي التي جرت في جمعة «إدب مقبرة الطائرات» والمطالبة بالحرية وإسقاط نظام الأسد. ورفع المشاركون لوحات وافتات تعبر عن هذه الحملة، ومنها: «بصليبه خرننا ولأجل حريتنا نصلب»، قال لنا المسيح: ماجمعه الله لايفرقه الإنسان... ونحن نقول ماجمعه الثورة لايفرقه النظام». وشارك أبناء الشعب الكلداني السرياني الآشوري في التظاهرة إلى جانب الكرد والعرب، حيث رفعت خلال التظاهرة الأعلام الكردية والآشورية بالإضافة علم الثورة السورية. ويذكر أن عيد الصليب من الأعياد المسيحية الهامة والشعبية لذكرى اليوم الذي وجد فيه الصليب، ويصادف العيد تاريخ ١٤ أيلول، حيث يحج المصلوبون إلى معلولا في سوريا التي تحتوي على دير القديسة تقلا، والقديسين سرجيوس (سركيس) وباخوس.